اما فيما يخص الموقف من اسرائيل فإن اجتماعات مؤتمر القمة الأول اظهرت، كما ذكرنا اعلاه، العجز العربي عن المواجهة العسكرية. وهذا ما كشفه عبد الناصر، ضمناً، حين قال ان المؤتمر بحث «جميع احتمالات الحرب مع اسرائيل»، ثم المح الى ان المؤتمر استبعدها في الوقت الراهن «حتى لا تتكرر مأساة ١٩٤٨»، مشيراً الى ان الدخول في حرب مع اسرائيل يعني «ان تكون لدى الدول العربية القوة الرادعة ليس فقط لاسرائيل ولكن لمن هم وراء اسرائيل»، وهي قوة غير متوفرة[٧]. وقد كرر عبد الناصر اراءه السابقة بأن القوة ليست، فقط، قوة الجيش بل هي، ايضاً، «قوة الاقتصاد والقوة الصناعية والقوة العسكرية، الانتاج العسكري والانتاج المدني وامكانية مجابهة اسرائيل...»[٨]. وهذا، ايضاً، ما المح اليه الرئيس السوري امين الحافظ حين أرجأ مسألة مواجهة تحويل الروافد «ريثما تتوفر العزيمة العربية لاقتلاع [السرطان الاسرائيلي] نهائياً»، وحين دعا إلى تنفيذ قرارات القمة الاولى بوصفها «بداية يجب ان تكون اكثر جدية في مجال القضية الفلسطينية»، وعدّ مسألة التحويل فرعاً من اصل هذه القضية ليس الاّ[٩]. والمعروف ان الرئيس الحافظ كان، فور عودته من القمة، ومع التزام سوريا بوقف الحملات الاعلامية، يحمل في اجتماعاته الخاصة والحزبية على الدول العربية»، وخصوصاً على مصر ورئيسها عبد الناصر، بحجة انها لم تقبل دعوته التي عرضها في مؤتمر القمة للاستعداد، فوراً، من اجل خوض حرب تحرير شاملة ضد اسرائيل[١٠]. وحين انفرط اتفاق التهدئة الاعلامية العربية، بعد شهور، انعكست هذه الحملات في خطابات الحافظ العلنية ضد عبد الناصر، مما حمل رئيس مصر على الرد بتقديم ايضاحات جديدة بيّن فيها انه دعا إلى القمة عندما تأكد أن سوريا غير قادرة على المجابهة العسكرية لمنع التحويل. ثم نفى عبد الناصر، صراحة، ان يكون الحافظ قد دعا إلى شن الحرب، وقال ان ذلك لم يحصل داخل المؤتمر[١١].

اما الملك الاردني حسين الذي عمل على الافادة من الخلافات السورية ـ المصرية لتحقيق بعض التقارب مع سوريا، فإن اهتمامه تركز، بعد المؤتمر، كما كان قبله، على قرار تنظيم الشعب الفلسطيني. وفي هذا المجال كان الملك حريصاً على توضيح موقفه المتحفظ منذ البداية. وقد استفاد الملك الاردني من تحفظ المملكة العربية السعودية على نشاط احمد الشقيري بالذات، ومن تردد سوريا بين تحفظها على الشقيري لانها تعده من الموالين لعبد الناصر والواقعين تحت نفوذه ودعمها له لأنها تؤيد فكرة ابراز الكيان الفلسطيني، واعلن الملك، بصراحة، ان الكيان الذي يجري العمل لبنائه يجب «ان لا يمس، في لحظة من اللحظات، وحدة اسرتنا الاردنية الواحدة بسوء قليل او كثير»[١٢]. كما اعلن الملك أن هذا الكيان «لا يتناول، من قريب أو بعيد، الحقيقة الكبرى التي تقول ان الاردن هو، بضفتيه، القاعدة المثلى لتحرير الوطن المغتصب»[١٣]. وهذا يعني ان الاردن، الذي وصف ملكه المؤتمر الاول بأنه «من انبل هدايا عام الخير هذا»[١٤]، ساهم في المؤتمر بأمل تحسين مواقعه على الساحة العربية، والاستفادة من التهدئة، ولكنه، في الموضوع الفلسطيني، لم يتطوع بأي جهد عسكري لمنع التحويل، ولم يقبل ان يتنازل عن دوره الذي تولاه منذ ما بعد حرب ١٩٤٨ أي منذ الحاق الضفة الغربية الفلسطينية بالمملكة الاردنية الهاشمية؛ في اعتبار الاردن هو ممثل الفلسطينيين في الضفتين وهو المسؤول عن مصيرهم وحركتهم.

وفي غضون ذلك، ظلت شعارات الرفض العربي لاسرائيل وللاعتراف بها على حالها، لا